

جمعية العلوم الاقتصادية السورية



ص.ب : 2979 - فاكس 2325462

هاتف : 2324427 - 2325461 - دمشق

موقع الجمعية على الأنترنت

<http://www.syrieneconomy.com>

ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثانية والعشرون

حول بعض تداعيات

الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة

دمشق 2009/2/3 _ 2009/5/26

السياسات الاقتصادية في

في ضوء الأزمة

د. نبيل مرزوق

د. زياد زنبوعة

8

سورية 2009/3/24

الاقتصادية الراهنة

السياسات الاقتصادية في سورية في ضوء الأزمة المالية-الاقتصادية الراهنة

الدكتور زياد زنبوعه¹

الفهرس

- مقدمة:

- تعريف السياسات:

الفصل الأول: الإستراتيجية الاقتصادية

الفصل الثاني: العالم في خضم الأزمة

- بعض مؤشرات الأزمة:

- هيكلية اقتصادنا في مواجهة الأزمة:

الفصل الثالث: السياسات الاقتصادية

أولاً: السياسة المالية:

(1) : منهجية وضع الموازنة العامة للدولة:

(2) : الدين العام:

المقترحات بشأن السياسة المالية:

ثانياً: السياسة النقدية:

حساب التضخم بطريقة الكتلة النقدية:

تعاضد السياستين المالية والنقدية واستقلالية السلطة النقدية:

مقترحات بشأن السياسة النقدية:

دراسة حالة مفترضة:

ثالثاً: السياسة التجارية:

رابعاً: السياسة السعرية:

الفصل الرابع: المقترحات الإجمالية

¹ كلية الاقتصاد، جامعة دمشق. eco_zz@yahoo.com

مقدمة:

إننا نعانى أزمة وليس أزمة واحدة. فمن ناحية أولى تسربت الأزمة العالمية إلى اقتصادنا، ومن ناحية ثانية لانملك معلومات عن: جوانب التأثير، ومدى التأثير. أي أننا نعلم أن هناك مرض ما ولكن أين هو، ومامدى انتشاره فهذا مالا نعلمه، وهذه هي أزمتنا الثانية. وإذا ما علمنا أن وضع السياسات الاقتصادية لمواجهة الأزمة تتطلب أول ما تتطلبه هو الإجابة عن هذين التساولين (مجالات التأثير ومدى التأثير) وهذه يجب أن تكون نقطة الانطلاق لهذه السياسات، وبدون ذلك فإن أية سياسة اقتصادية إنما هي مجرد "حقنة مهدئة" تصلح لتسكين مختلف الآلام ولكنها حتماً لن تعالج، وقد يكون من المناسب أحياناً عدم أخذها لأنها قد تضلل بوصلة البحث عن مكنم الوجع.

تعريف السياسات:

يمكننا تعريف السياسات بشكل عام بأنها: خطط تنفيذية أو إجراءات محددة قائمة على ركيزة إستراتيجية أو مرتكزات إستراتيجية معينة، بحيث يتم تحليل الواقع ومعطياته والتعامل معه في ضوء هذه الإستراتيجية. وقبل أن نتحدث عن سياساتنا الاقتصادية -وهي جوهر موضوعنا- نرى أنه لا بد أولاً من تحديد إستراتيجيتنا الاقتصادية.

الفصل الأول: الإستراتيجية الاقتصادية

لكي نقول أن هناك سياسات اقتصادية لا بد أن يكون هناك وبشكل مسبق إستراتيجية واضحة بعيدة الأمد وتكون بمثابة الهادي في وضع وتنفيذ الخطة الخمسية والسياسات الاقتصادية.

فما هي إستراتيجيتنا الاقتصادية؟

إن المسؤولين الاقتصاديين يتحدثون عن استراتيجيات كثيرة خلال تنفيذهم للخطط الموضوعة (مثال على ذلك الخطة الخمسية العاشرة التي تمتلئ باستراتيجيات لاحصر لها!!)، مع العلم أن الإستراتيجية كلمة تفوق، وأوسع بكثير من الخطة الخمسية، ما يعني أن ما يعرضونه هو في حقيقة الأمر لا يدعو كونه خطط تنفيذية أو متوسطة الأمد وليس استراتيجيات.

أما نحن فنعتقد أنه لدينا إستراتيجية اقتصادية واحدة في القطر وهي نقل الاقتصاد الوطني إلى اقتصاد السوق الاجتماعي بحسب ما أقرته القيادة السياسية. وأعتقد أن هذا التوجه عليه شبه إجماع سياسي واقتصادي واجتماعي. ولكن لا بد من التنويه إلى نقطة منهجية وهي التالية: إذا اعتبرنا أن الانتقال إلى اقتصاد السوق هو فعلاً إستراتيجيتنا الاقتصادية، فيجب أن نهى كل متطلباتها ونتحضر لكل منعكساتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فكما نعلم أن الوضع الاقتصادي يؤثر ويتحكم بكل ماعده من جوانب الحياة المادية وغير المادية. وباعتبار أننا هنا نتحدث عن إستراتيجية اقتصادية فلا بد من توافقها مع الإستراتيجية العامة للدولة -إذا صح التعبير- وأقصد هنا دستور الدولة الذي يحدد نظامها السياسي-

الاقتصادي-الاجتماعي، فهل هناك مثل هذا التوافق؟ إذا تصفحنا الدستور الصادر بالمرسوم رقم 208 تاريخ 1973/3/13 فإننا سنقرأ العبارات التالية:

1. لاتكاد تخلو صفحة من صفحات الدستور من تكرار كلمة الاشتراكية بحيث يمكن اعتبارها الـ **KEY WORD** بامتياز .
2. ص5: تحقيق... الاشتراكية...
3. ص6: حزب البعث العربي الاشتراكي.
4. ص7: إقامة النظام الاشتراكي.
5. ص11: الجمهورية العربية السورية دولة... اشتراكية.
6. ص12: حزب البعث العربي الاشتراكي هو الحزب القائد في المجتمع والدولة.
7. ص13: الاقتصاد في الدولة اقتصاد اشتراكي مخطط.
8. ص13: أنواع الملكية هي: ملكية الشعب، الملكية الجماعية، الملكية الفردية.
9. ص15: يهدف نظام التعليم والثقافة إلى إنشاء جيل عربي قومي اشتراكي.
10. ص18: لكل مواطن الحق في أن يُعرب عن رأيه بحرية وعلنية بالقول والكتابة وكافة وسائل التعبير....

إذا نلمس مدى التعارض ما بين إستراتيجيتنا العامة للدولة، والإستراتيجية الاقتصادية، فمن يجب أن

ينغير؟

للإجابة عن هذا السؤال سأقدم المقترحات الآتية:

1. لا بد من اتخاذ قرار واضح وقطعي يزيل هذا التناقض ما بين الدستور والإستراتيجية الاقتصادية "الدستور الاقتصادي للبلد" بشأن توجه النظام السياسي والاقتصادي للبلد،² إذ إن الشعارات الرسمية لمختلف مؤسسات الدولة بقيت كما هي منذ عدة عقود وهي تتحدث عن النظام الاشتراكي، في حين أن المراقب للسياسة على أرض الواقع يرى عكس ذلك؟! وهذا التناقض لا يجوز أن يكون أو يستمر إذا كنا نعي ماذا نريد، فإما المحافظة والتطبيق العملي لما نرفعه من شعارات، وإما استبدالها؟! فلا يُعقل أن نتحدث - وعلى أعلى المستويات السياسية- عن اقتصاد السوق، والقطاع الخاص، والاستثمار الخاص والأجنبي، والأسواق المالية، والتحرير التجاري و... بينما يمثل الدستور -وبشكل ملفت للنظر في المقدمة وفي باب المبادئ الأساسية- بكلمات الاشتراكية؟ وبذلك فقط نخلق المصادقية والشفافية التي أول ما يبحث عنها رأس المال المحلي بشكل عام والعربي والأجنبي بشكل خاص. إذ لا يكفي ما يلمسه المستثمر على أرض الواقع من سياسات تكتيكية وتصريحات فردية، بل لا بد من الصك القانوني الواضح الذي يؤكد هذا الواقع، وإلا فإن هذا الواقع يمكن أن ينقلب في أي لحظة بحجة أن هذا مخالف للدستور والنصوص السياسية والتشريعية المعلنة.

² د. زياد زنبوعه: مجلة الاقتصاد العالمي، العدد 19، كانون الثاني 2005، ص16.

2. إعادة صياغة الدستور لجهة تأكيد المساواة بين مختلف القطاعات الاقتصادية، فلا يُعقل أن يمتلئ الدستور بكلمات الاشتراكية. بينما لا تُذكر الملكية الخاصة بشكل صريح وإنما يُعبر عنها -عند الحديث عن أنواع الملكية صفحة 13- بالملكية الفردية، على نمط ما كان يفعل في الإتحاد السوفييتي الذي كان يعتبر أن الملكية الفردية لا تعني الملكية الخاصة. أنا -في هذا المقام- ليس هدفي التوصية بنظام سياسي أو آخر، وإنما فقط القول بضرورة تحديد ماذا نريد؟ وبشكل قاطع لا يقبل التأويل ودون تناقض.³

الفصل الثاني: العالم في خضم الأزمة

إن الأزمة بجوهرها هي أزمة سيولة ناجمة عن تجاوز الأصول المالية⁴ للأصول المادية بشكل فاحش وغير منطقي (عدة مرات) والذي تم من خلال تسهيل كل ما يمكن تسهيله من الأصول المادية وخاصة العقارية.⁵ إن خلق الأصول المالية في عصر الانفلات والليبرالية المطلقة أسهل مما يمكن عمله من خلال العلاقات ما بين المصرف المركزي والمصارف العاملة، وإغراءات الأرباح للمصارف التي تستطيع تقديم تسهيلات ائتمانية عدة أضعاف المبالغ المودعة لديها (قد تصل إلى عشرة أضعاف)، ولكن من سوء حظ المصرفيين أن الأصول المادية أعز من ذلك بكثير إذ لا يمكن خلقها بنفس سهولة خلق الأصول المالية، إذ لا يكفي قرار إداري لخلقها من العدم أو إخراج مارد من قمقم، وإنما تحتاج استثمار وعمل ومال، وبما أن الحصول على الأولى أسهل، فقد أصبحت المضاربة عمل من لأعمل له، إذ يكفي أن يجلس أمام شاشة الكمبيوتر ويراقب تحركات أسعار الأسهم والسندات والمشتقات وغيرها، والسوق بفعل التضخم وفعل السماسرة والمضاربين كفيل بتحقيق الأرباح وتقديمها للمستثمر المضجع على أريكته على طبق من ذهب. ولكن لسوء الحظ أتى اليوم الذي انكشف فيه زيف هذا الذهب لابل أظهر بأن هذه الإمبراطوريات المالية وأوكارها هي أوهى من بيت العنكبوت، أو هي أضغاث أحلام. عدا عن كل ذلك فإن الأصول المادية -على عكس الأصول المالية- يمكن أن تكون هدفاً بذاتها إلى جانب كونها وسيلة، في حين أن الأصول المالية هي ليست أكثر من وسيلة وبذات جوهرها لاقيمة لها (أنا هنا لا أقصد تأكيد أو نفي بعض وظائف النقد) فكيف إذا كانت غير مغطاة بأي أصل مادي حقيقي؟!

وبسبب أزمة السيولة جاء طرح المعالجة بضخ السيولة في الأسواق. ولكننا نتساءل: من أين سيأتي هذا الضخ للسيولة؟ إن تحميل عبء ضخ جزء من هذه السيولة للكثير من الدول خارج أميركا (وخاصة الدول العربية النفطية) هو بمثابة المرحلة الثانية من نهب أموال العالم، بعد المرحلة الأولى المتمثلة بشفط

³ د. زياد زنبوعه: مجلة الاقتصاد العالمي، العدد 19، كانون الثاني 2005، ص 18.

⁴ نحن نتحفظ على مصطلح ((أصول)) مالية.

⁵ نذكر أن أحد المنظرين الأميركيين جاءنا منذ عام أو أكثر ليعرض علينا تجربتهم وليتباها بالاختراع الأميركي في التوريق وخلق السيولة لكل من يملك عقاراً أو حجراً.

جزء من قيمة الاستثمارات العالمية والعربية في أميركا، هذا هو أحدث أشكال الاستعمار والنهب العالمي، الذي يتغير لونه باستمرار ولكن جوهره واحد وهو الاستيلاء على خيرات الآخرين.⁶

إن انخفاض الأسعار نتيجة الانكماش هو الكفيل بإزالة الورم المتشكل عن الجسم ليظهر بشكله الطبيعي والحقيقي بعظمه ولحمه. بمعنى أن هذه الأزمة الحاصلة هي ليست شيء غير طبيعي، لابل على العكس تماماً، فهي قد جاءت لتعيد الأمور إلى نصابها الحقيقي (بغض النظر عن سيتحمل تكلفة ذلك). إذاً هي فرصة للعودة إلى "الطبيعة" أي القيم الحقيقية. أما الشيء غير الطبيعي فهو التدخل بضخ السيولة لأنه تطبيق لمقولة "داوها بالتالي كانت هي الداء"، أي هو عبارة عن طريقة في منع هذه العودة.

والتساؤل الذي يُطرح ماهي مصلحة أميركا ودول العالم المتعاضدة معها في منع هذه العودة؟ مصلحة أميركا واضحة، فهي تريد إعادة تكديس الشحم على خرافها الهزيلة لتشفطها من جديد عندما تكتنز، ويبقى التساؤل دون إجابة بخصوص الدول المتعاضدة معها؟

بعض مؤشرات الأزمة:

كما قلنا للتو إن خطوات مجابهة الأزمة المالية ابتدأت بضخ الأموال، وإذا كانت هذه الخطوة يمكن أن تهدئ من الانهيارات إلا أنها لن تمنعها ولن تكون الطريقة المثلى في معالجة الأزمة، لأنها تتجاهل جوهر الأزمة، ولاتعالج سببها الرئيسي (تجاوز المال للأصول المادية). وكان يمكن للأزمة أن تعيد الأمور إلى نصابها ولكن التدخل الحالي سيطيل أمدتها (مهدئات) ولن يعالجها. على أية حال نلاحظ على المستوى العالمي تأهب كامل لمواجهة هذه الأزمة ويتمثل بالإقرار بها وعدم الخوف أو الخجل من عرض مؤشراتهما، على عكس تماماً مما يحدث لدينا، ولننظر في ذلك ونفارق بعض البيانات العالمية مع بياناتنا:

(1) الولايات المتحدة الأميركية: حصل انكماش في الاقتصاد بنسبة 6.2% في الربع الرابع من عام 2008.

(2) أوروبا: هبط الناتج المحلي الإجمالي في الربع الرابع 2008 مقارنة مع الربع الثالث في فرنسا بنسبة 1.2%، وفي ألمانيا بنسبة 2.1%، وفي إيطاليا بنسبة 1.8%.

(3) ألمانيا: بحسب أرقام مكتب التوظيف الوطني، ارتفع معدل البطالة من 8.3% في كانون ثاني 2009 إلى 8.5% في شباط 2009.

(4) السعودية: من المتوقع أن تكون الاستثمارات السعودية الخاصة في الولايات المتحدة الأميركية قد فقدت حوالي 40% من قيمتها البالغة 405 مليار دولار بسبب الأزمة.

(5) دبي: انخفضت أسعار المنازل في الربع الأخير من عام 2008 بنسبة 8%.

(6) سلطنة عمان: أظهرت البيانات الرسمية تراجع معدل التضخم مابين شهري تشرين أول وكانون أول 2008 من 12.75% إلى 11.78%. وأظهرت البيانات تراجع وتيرة ارتفاع عرض النقد مع

⁶ إن التمويل العالمي للولايات المتحدة الأميركية جعل من الولايات المتحدة عالة على النظام العالمي، وليس الآن فقط، وإنما منذ 15 آب 1971 عندما أوقفت قابلية إبدال الدولار بالذهب، مستندة في ذلك إلى الأمر الواقع عندما تحولت قوة الاقتصاد الأمريكي من سبب لفرض الدولار كعملة دولية، إلى نتيجة حيث أصبحت الولايات المتحدة تهيمن على العالم بفضل هيمنة عملتها الدولية. ولذلك لابد الآن من طرح إلغاء هيمنة الدولار والتحول عن اعتماد الدولار كعملة احتياط دولية.

ماكانت عليه خلال العامين ونصف المنصرمين. كما أن معدل نمو عرض النقد (ن2) (الذي يمثل مؤشراً للتضخم المستقبلي) انخفض مابين شهري تشرين ثاني وكانون أول 2008 من 30.9% إلى 23.2%.

(7) الكويت: ورد في النشرة الشهرية للبنك المركزي الكويتي (على الإنترنت) في 2009/2/12 أن نمو عرض النقد تراجع إلى 14.02 في كانون الثاني وهو **أبطأ معدل نمو** خلال عامين ونصف.

(8) كوريا الجنوبية: انخفضت صادراتها بنسبة 17% في عام 2008 ككل بالمقارنة مع العام السابق. وبالطبع فإن للأزمة المالية الأثر الأكبر في ذلك.

(9) تايوان: تدهورت صادراتها بنسبة 42% في عام 2008 ككل بالمقارنة مع العام السابق.

(10) الصين: لقد خابت كل التنبؤات التي توقعت صمود الاقتصاد الصيني أمام الأزمة. فهاهي الكثير من المصانع تُغلق ويتعطل الملايين من العمال. ولنرى ماحصل على صعيد الصادرات والواردات: **انخفضت الصادرات** في تشرين الثاني 2008 بنسبة 2.2%، وازداد هذا الانخفاض في كانون أول 2008 حيث كان بنسبة 2.8% عن نفس أشهر العام السابق. أما الواردات فقد انخفضت في تشرين ثاني 2008 بنسبة 17.9%، ثم انخفضت أكثر في كانون ثاني 2009 وبنسبة 21.3% عن مثيلاتها من العام السابق. أي أن الانكماش يتعزز أكثر فأكثر، مما يعني أن الأزمة مازالت كجبل الجليد الذي لم يطفو منه على السطح إلا القليل وماخفي قد يكون أعظم.

ماهو **المغذى** من عرض هذه الأمثلة؟

نريد من هذا العرض توضيح النقاط **الثلاث الآتية:**

الأولى: بيان وتأکید عمق وشمول الأزمة وخطورتها.

الثانية: الشفافية لدى معظم دول العالم بنشر بياناتها (غسيلها) حتى ولو كانت سلبية. وذلك حرصاً على تشخيص المرض لتسهيل المعالجة.

الثالثة: هو بيان **تقصيرنا الكبير في موضوع المعلومات والبيانات**، والذي يُفسر بأحد أمرين لاثالث

لهما وهما: **إما انعدام البيانات الإحصائية وتقصير الإدارات في توفيرها بالوقت المناسب، أو انعدام الشفافية والتعتميم على المشكلة وطمر الرأس في الرمل.**

فمن جهة أولى ليس لدينا أي "مرصد" إحصائي أو تحليلي فعال يمتلك البيانات أو يقدمها بشكل أسبوعي أو على أقل تقدير شهري للمسؤولين عن السياسات الاقتصادية أو للباحثين المهتمين بإجراء البحوث، ولذلك فإن معالجتنا للمشاكل التي يمكن أن تنشأ تأتي متأخرة جداً، بعد أن يكون ضرب من ضرب وهرب من هرب، ونبدأ بالعلاج رافعين شعار "أن تأتي متأخراً خيرٌ من ألا تأتي مطلقاً" ولكن بعد أن يكون المريض قد مات أو شارف.

ذكر **وزير الصناعة** أن صادراتنا تراجعت في تشرين ثاني 2008 من 14.5 مليون دولار إلى 4.2 مليون دولار، وترافق ذلك مع منافسة شديدة لمصنعي الأقمشة. وذكر أن مبيعات الغزول داخلياً وخارجياً

انخفضت بنسبة 50% ولكنه لم يبين بالمقارنة مع ماذا؟ وبحسب متابعتي فإن هذا هو الخبر -على الرغم من قصوره- الوحيد في القطر المعن كميّاً عن آثار الأزمة الراهنة على الاقتصاد السوري. وفي الأسبوع الماضي ذكر وزير الاقتصاد أننا ((بحاول أن نحصل على الأرقام الدقيقة والمؤشرات الكلية عن عام 2008... وأعتقد من خلال قراءتي للأرقام الأولية أن آثار الركود لم يكن لها تأثير سلبي كبير، ولكن ستكون الانعكاسات أكبر في الفترة القادمة ولنتظر حتى نعرف حجم الأثر)) يجب أن نعترف أننا لانملك مرونة الاستجابة والتحرك السريع لتحليل المستجدات الاقتصادية ومواجهتها، ولن أخوض الآن في أسباب ذلك لكي لانخرج عن جوهر موضوعنا.

هيكلية اقتصادنا في مواجهة الأزمة:

إن الجزء الأكبر من النمو الاقتصادي المحقق لدينا خلال السنوات الأربع الماضية يعود إلى نمو القطاع المالي وتحديداً قطاع المصارف، فإذا ما أضفنا إلى ذلك ارتفاع أسعار النفط خلال العام المنصرم بشكل كبير، لعرفنا جوهر النمو الاقتصادي الذي نتغنى به. ومما يؤكد هذه الهيكلية هو عدد ونوعية الشركات التي أدرجت أو حصلت على الموافقة على الإدراج في السوق المالية، التي من حيث العدد هي عشرة فقط، ومن حيث النوع غالبيتها العظمى من قطاع الخدمات حيث أن خمسة منها مصارف (البنك العربي-سورية، وبنك عودة-سورية، وبنك بيمو السعودي-الفرنسي، وبنك سورية والمهجر، والمصرف الدولي للتجارة والتمويل)، وثلاث منها شركات خدمية (الشركة الأهلية للنقل، المجموعة المتحدة للإعلان والنشر والتسويق، العربية السورية للمنشآت السياحية)، واثنان فقط في المجال الصناعي الزراعي (الشركة الأهلية لصناعة الزيوت النباتية، والهندسة الزراعية للاستثمارات نماء). والأدهى من كل ذلك أن معظم -إن لم يكن كل- الشركات المرشحة لدخول هذه السوق في الأمد المنظور هي من قطاع الخدمات وخاصة البنوك والاتصالات وهي:

1. بنك سورية الدولي الإسلامي.
2. بنك بيلوس-سورية.
3. بنك سورية والخليج.
4. السورية- الكويتية للتأمين.
5. السورية الوطنية للتأمين.
6. السورية الدولية للتأمين أروب.
7. المتحدة للتأمين.
8. سيرياتل موبايل تيليكوم.
9. سورية MTN.

وكما نلاحظ فإن سبعة من هذه الشركات المرشحة لدخول هذه السوق هي شركات مصرفية أو تأمين، واثنان في الاتصالات. وهذا واقع غير صحي على الإطلاق وعلى السياسات الاقتصادية أن توليه أهمية بالغة باتجاه تعديل هذه الهيكلية إذا كنا فعلاً نريد عظماً ولحماً وليس شحماً.

إن هكذا هيكلية للسوق المالية سيكون لها مساوئ كبيرة. فعدا عن العدد القليل للشركات المدرجة فعلياً ((ست شركات)) فإن هيمنة -إذا صح التعبير- قطاع معين على هذه السوق سيجعل من غير الممكن أو المنطقي وضع مؤشر لهذا السوق، لأن مؤشر السوق يجب أن يرسم صورة وسطية عن مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني. وبالتالي فإن الافتقار إلى هكذا مؤشر شامل يدل على أن السوق غير ممثلة للوضع الاقتصادي الكلي، وبالتالي فإن هبوط أو صعود هذا المؤشر لا يمكن الاستفادة منه في تحليل الواقع الاقتصادي.

مما تقدم نستنتج أن هيكلية اقتصادنا ليست على مايرام، وما نقاخر به بأن اقتصادنا لم يتأثر كثيراً بالأزمة المالية العالمية لأنه طبيعي هو مجرد وهم والأصح القول أن اقتصادنا بالفعل ليس "تقدياً" بالشكل المطلوب ولكنه أيضاً اقتصاداً بدائياً متخلفاً والسبب يكمن في السياسات الاقتصادية غير المثالية والتي تقوم على مبدأ سد الثغرات، ولكن بعد أن تكون الهوة قد اتسعت والخرقة قد بليت فلم يعد يصلح لها الترفيع ولا بد من نفض السجادة بكاملها بدلاً من ترفيعها. وللأسف هذا ليس بالسهل القيام به لأسباب إدارية وتنظيمية واجتماعية وسياسية أكثر منها اقتصادية. فاقتصادياً نمثل كل ما هو مطلوب للنهوض، ولكن عدا ذلك نعاني فقراً مدقعاً، فما فائدة الاعتمادات الهائلة المخصصة للمشاريع إذا كانت الأتاوات والرشاوى والسرقات من جهة أولى والهدر والتبذير والتسيب من جهة ثانية، وتخصيص جزءاً آخر للمصاريف الإدارية والولائم والاحتفالات من جهة ثالثة وغيرها من الجهات الأربع... فإننا سنجد أن ماتبقى للعمل الاقتصادي الفعلي هو الأقل، ويزداد الطين بله عندما يخرج هذا العمل الاقتصادي أو المشروع أعرجاً أو معتلاً، أو كسيحاً!؟

الفصل الثالث: السياسات الاقتصادية

في ضوء تعريفنا العام للسياسة-أعلاه- يمكننا أن نعرف السياسة الاقتصادية بأنها عبارة عن الأدوات والبرامج والخطوات التي تتخذها الحكومة ويتم بها تنفيذ الخطط الاقتصادية في ضوء الإستراتيجية الاقتصادية العامة للدولة.

إن السياسات الاقتصادية هي جملة من السياسات الفرعية، وعادة يقصد بها السياسة المالية، والسياسة النقدية، والسياسة التجارية. وإذا أردنا التفصيل أكثر في السياسات الاقتصادية فإننا نذكر منها: السياسة السعرية، والسياسة الائتمانية أو المصرفية، والسياسة الصناعية، والسياسة الزراعية، والسياسة التشغيلية، ويمكن أن نضيف سياسة الإسكان أيضاً. إلا أنه يتم عادة التركيز على السياسات الثلاث الأولى فقط، ونعتقد أن السبب في ذلك هو إيديولوجي، فمن المعروف أنه في الاقتصاديات المعاصرة لكل دول العالم لا بد من وجود أو عمل هذه السياسات الثلاث: فلا يوجد دولة في العالم إلا ولديها موازنة عامة تتصرف بينودها كأدوات للسياسة المالية. وكذلك لا يوجد دولة في العالم إلا ولديها مصرف مركزي وميزان مدفوعات ونقد وطني وأجنبي وهذه تمثل ركائز أساسية لأي سياسة نقدية. وكذلك لا يوجد دولة في العالم إلا ولديها ميزان تجاري ورسوم جمركية. وبالتالي فإن كل هذه المؤشرات هي مؤشرات كلية يتم التعامل معها أو إدارتها

بشكل مباشر من قبل الدولة بشكل أساسي. بسبب هذه الشمولية تم تسميتها دون سواها من السياسات الأخرى بالسياسات الاقتصادية للدولة. أما السياسات الأخرى فهي وإن كانت اقتصادية أيضاً إلا أن تحكم الدولة بها أضعف بكثير من المذكورة، وأحياناً يكون معدوماً أو في أحسن أحواله تأثيرياً. فالسياسة السعرية -من منظور شامل وكسياسة مستقلة- لا توجد إلا في الاقتصاديات المخططة أو الموجهة، ومعظم دول العالم تترك مسألة الأسعار لتتشكل بشكل حر ودون تدخل في الأسواق. وكذلك الأمر بالنسبة للسياسة الصناعية والسياسة الزراعية فترتبطان بشكل أساسي في معظم دول العالم بالقطاع الخاص ولا يكون التدخل الحكومي فيهما إلا بشكل توجيهي بالحدود الدنيا وفي الظروف الاستثنائية. أما ما يتعلق بالسياسات التشغيلية فإن دور الدولة فيها ينمو نوعاً ما في الاقتصاديات المعاصرة وخاصة مع ازدياد قوة النقابات العمالية التي تدافع عن العمال مما يجبر الحكومات على اتباع سياسات الحد من البطالة أو تقديم مساعدات للعاطلين عن العمل وماشابه ذلك. أما ما يتعلق بالسياسة الإسكانية فقد بدأت في السنوات الأخيرة تأخذ باهتمام الحكومة لدينا في سورية من خلال مشاريع مختلفة كالسكن الشبابي وتشجيع إنشاء الضواحي السكنية.

إن من أهم أهداف أية سياسة اقتصادية هو زيادة الاستثمار والتشغيل وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي. إن تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية يختلف بحسب الخلفية الفكرية للمفكرين والمخططين والمسؤولين الاقتصاديين، وأقصد هنا بشكل رئيسي الاختلاف ما بين المدارس النقدية والمدارس المالية (الكنيزية)، والتي تستتبع اعتماداً بشكل أكبر على أحد مكونات السياسة الاقتصادية وهي السياسة النقدية، أو الاعتماد بشكل أكبر على المكون الآخر وهو السياسة المالية. كلامنا هذا يعني أمرين. الأول هو أنه لا بد من وجود تركيز ما على إحدى هاتين السياستين يفوق الأخرى، والثاني هو أنه لا يمكن لإحدهما أن تلغي الأخرى بشكل كامل.

إن هذه المقاربة ما بين السياستين المالية والنقدية يجب أن تكون الآن في أوجها لدينا وخاصة في هذا الوقت الذي ((نتهياً)) فيه لمواجهة أو معالجة الأزمة العالمية الراهنة.

وبما أن السياسات المالية والنقدية -بشكل خاص- تمثل محددات سلوك الحكومة، الذي يمكن تقييمه من خلالها، فإننا في دراستنا هذه سنركز عليها وخاصة السياسة النقدية نظراً لأنها الأكثر ضبابية والأقل اهتماماً من قبل ليس الباحثين فقط وإنما الحكومة أيضاً.

أولاً: السياسة المالية:

السياسة المالية هي عبارة عن مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة للتدخل في النشاط الاقتصادي، من خلال الأدوات المالية، وفي إطار السياسة الاقتصادية العامة للدولة.

ومن المعروف أن دراسة السياسة المالية لا تكتمل إلا بدراسة جميع أدواتها المتمثلة في كل بنود الموازنة العامة للدولة. إلا أننا في دراستنا هذه لن ندخل في كل تفاصيل السياسة المالية لسببين: الأول هو تكليف باحث آخر سبقنا إلى الحديث عن بعض جوانبها. والثاني هو أننا نريد التركيز على قضيتين رئيسيتين في السياسة المالية وهما: منهجية وضع الموازنة العامة من جهة، وموضوع الدين العام من جهة أخرى.

(1) : منهجية وضع الموازنة العامة للدولة:

إن الموازنة العامة للدولة بمنهجيتها الحالية تعاني قصوراً كبيراً. ونحن نعلم أنه عندما تكون المنهجية خاطئة فالسياسة المالية ستكون إما خاطئة أو تعاني من قصور ولا تقوم على أساس تحليل علمي دقيق. فلننظر إلى بعض مبادئ إعداد الموازنة العامة للدولة:

A. الموازنة العامة تخالف أهم مبادئ إعداد الموازنة ونقصد مبدأ **وحدة الموازنة**. فهذا المبدأ يقتضي أمرين أساسيين غير محققين لدينا وهما:

1. أن يكون للدولة موازنة واحدة فقط لاغير تتضمن مختلف أوجه نفقاتها وإيراداتها، وهذا غير محقق لدينا بسبب تعدد الموازنات الملحقة والاستثنائية والحسابات خارج الموازنة والتي لارقيب عليها إلا السلطة التنفيذية ذاتها، والتي فيها الخصم والحكم. وبالتالي فإن هناك جانباً هاماً من نشاط الدولة غير مععلن، والأهم من ذلك بعيد عن عين الرقابة، وأقصد هنا بشكل خاص رقابة مجلس الشعب الذي يجب أن يقر موازنة واحدة للدولة بكل نشاطاتها.

2. يجب الوقوف على حقيقة المركز المالي للدولة وهذا لايمكن القيام به -وقد يكون ذلك مقصوداً- إلا بتطبيق مبدأ وحدة الموازنة.

إن الخطأ يجر الخطأ. فعدم تحقيق هذا المبدأ يعني بكل بساطة أن **كل تحليلاتنا وسياساتنا الاقتصادية مضللة، ولا تقوم على قاعدة معلومات حقيقية**. والغريب أن القانون المالي الأساسي للدولة أقر هذا المبدأ وألغاه في نفس النص، عندما ذكر استثناءات على هذا القانون، فالوحدة كل لايجزأ.

B. الموازنة العامة تخالف مبدأ **شمول الموازنة**. فالقانون المالي الأساسي ينص على ضرورة دخول الإدارات والهيئات العامة في الموازنة بكامل نفقاتها وإيراداتها ودون تقاص بينهما. ولكن الغريب -أيضاً على شاكلة المبدأ السابق- أن القانون نفسه ألغى المبدأ الذي أقره بذكر الاستثناءات على هذا المبدأ، إذ استثنى من هذا المبدأ **المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي، والوحدات الإدارية المحلية ومديريات الأوقاف**.

إن **مخالفة هذين المبدأين** ساعد القائمين على السياسة المالية في تجميل صورة الوضع المالي للدولة، وذلك من خلال عدم إدراج العديد من الموازنات أو الحسابات خارج الموازنة والتي معظمها في حالة عجز مزمن، مما يعني أمور كثيرة لاتسر المحلل الاقتصادي ومنها:

1. أن العجز الوارد في الموازنة هو أقل من الواقع الحقيقي، بسبب وجود العديد من العجز خارج الموازنة.⁷

2. أن هناك تمويل بالعجز وخاصة مع تفاقم العجز خارج الموازنة، والتي تصدر قوانين استثنائية لإطفائها بقروض من المصرف المركزي وبالإصدار النقدي، مما يعد سبباً أساسياً وراء **تأجج التضخم في السنوات القليلة الماضية**.

3. تشذيب وتجميل نسبة العجز إلى الموازنة العامة.

⁷ . قُدرت العجز خارج موازنة عام 2008 بمبلغ 290 مليار ل.س. (د. قحطان السيوفي: السياسة المالية في سورية، وزارة الثقافة 2008، ص285)

4. تشذيب وتجميل نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي.

ولكن بمقابل كل ذلك فإن هذه الموازنات والحسابات خارج الموازنة، بالإضافة إلى عدم التقيد بمبدأ شمول الموازنة، تقدم صورة أيضاً غير حقيقية عن الوزن الفعلي للدولة في الناتج المحلي الإجمالي. حيث انخفض هذا الوزن (نسبة الموازنة العامة للدولة إلى الناتج المحلي) من 33.1% إلى 25.8% خلال الفترة 2003-2007.⁸ ونعتقد أن هذه النسب سترتفع فيما لو تم تصويب المنهجية في إعداد الموازنة وتم القضاء على القصور المذكور أعلاه.

(2) الدين العام:

إن الدين العام يُقسم إلى دين داخلي ودين خارجي، أما إدارته فتتاط بصندوق الدين العام والمصرف المركزي.

بشكل عام فإن الدين العام يتشكل نتيجة عجز الموازنات العامة للدولة. بكلمة بسيطة جداً يمكننا القول أن الدين العام هو عبارة عن ذلك المبلغ المتوجب على الحكومة تسديده، أي في ذمتها. ولكن دين الحكومة الداخلي ليس كدين الأفراد، فالشروط والظروف والمدد وغير كل ذلك هي من تحدده دون رقيب أو حسيب وتستطيع تأجيل السداد إلى ما لا نهاية، أو تقوم ببساطة بالإصدار النقدي فيتحمل كافة المواطنون كامل عبء هذا الدين. وللدلالة على ما ذكرناه سنورد مقتطفات من بعض قوانين تحديد اعتمادات الموازنات العامة للدولة للسنوات 2006-2009:

1. (2006) "يُوجَل سداد أسناد الخزينة الموضوعة في التغطية النقدية لقاء العجز التراكمية الناشئة عن تثبيت الأسعار وفوائدها والعجز التراكمية السابقة للموازنة العامة للدولة وفوائدها المستحقة وغير المسددة لغاية عام 2006 وتقسط على عشرة أقساط سنوية متساوية⁹ يبدأ تسديد القسط الأول منها في 2021/10/1".

2. (2007) "يُوجَل سداد أسناد الخزينة الموضوعة في التغطية النقدية لقاء العجز التراكمية الناشئة عن تثبيت الأسعار وفوائدها والعجز التراكمية السابقة للموازنة العامة للدولة وفوائدها المستحقة وغير المسددة لغاية عام 2007 وتقسط على عشرة أقساط سنوية متساوية يبدأ تسديد القسط الأول منه في 2022/10/1".

3. (2009) "يُوجَل سداد أسناد الخزينة الموضوعة في التغطية النقدية لقاء العجز التراكمية الناشئة عن تثبيت الأسعار وفوائدها والعجز التراكمية السابقة للموازنة العامة للدولة وفوائدها المستحقة وغير المسددة لغاية عام 2009 وتقسط على عشرة أقساط سنوية متساوية يبدأ تسديد القسط الأول منها في 2024-10-1". كما ((يقوم مصرف سورية المركزي بمنح وزارة المالية صندوق الدين العام قروضاً وسلفاً لتسديد العجز التمويني وعجز الموازنة العامة للدولة لعام 2009)).

⁸ . من أجل التوسع في موضوع عجز الموازنة يمكن العودة إلى بحثنا المختص في ذلك والذي قدمنا فيه أحدث البيانات المتوفرة ((الإنفاق والعجز في الموازنات الفعلية للدولة))، مجلة المال، العدد 40 كانون ثاني 2009، ص43.
⁹ لقد عجزت وأنا أحاول معرفة حجم هذه الأقساط؟

من خلال هذه الأمثلة الثلاثة التي تتكرر حرفياً في كل موازنة، يلاحظ فيها تأخير بدء فترة سداد العجوزات إلى ما بعد 15 خمسة عشر عاماً؟ كما نلاحظ أن هذه العجوزات تتضمن فقط العجوز التراكمية الناشئة عن تثبيت الأسعار وفوائدها من جهة، وكذلك العجوز التراكمية للموازنات العامة السابقة للدولة وفوائدها من جهة ثانية. أما عن العجوزات في الموازنات للسنوات الموافقة فيتم تسديدها من خلال السحب من احتياطي الحكومة والإصدار النقدي التضخمي.

إن من أهم مساوئ الدين العام هو أنه في جوهره دين على المواطنين وليس على الحكومة (وماذكرناه للتو عن التأجيل المستمر وإلى مالانهاية من جهة، والإصدار النقدي من جهة ثانية يؤكد ذلك)، لأنه ببساطة عندما ترغب الحكومة بتسديد جزء من هذا الدين فإنها عادة تزيد الضرائب، وبحصيلة ذلك تسدد هذا الدين. طالما أن الدين العام يقسم إلى **دين داخلي ودين خارجي**، فإنه لا بد من التنبيه إلى نقطة تطرح كثيراً - وخاصة من قبل المسؤولين - مفادها أننا من **أقل الدول مديونية للخارج**. هذا كلام صحيح، ولكنه ناقص. النقص يكمن في **التعمية عن المديونية الداخلية**. إننا في سوريا نمثل - من حيث المديونية الداخلية - حالة قد تكون فريدة من نوعها في العالم، فالدين الداخلي لدينا يُلقى على عاتق المواطنين والكثير من الجهات العامة (المصرف المركزي، المصارف المتخصصة، شهادات الاستثمار، ودائع التوفير، المؤسسة العامة للتأمين والتأمينات الاجتماعية، وكذلك مؤسسات القطاع العام الاقتصادي التي أزيل عن كاهلها هذا العبء مؤخراً) إن كل هذه الجهات مجندة لمد الخزينة بالسيولة وتغطية أي عجز يظهر فيها، مما يعطي الحكومة الطمأنينة للتساهل في معالجة العجز في الموازنات العامة للدولة، وكيف لا وهي تملك كل هذه الأجهزة المجندة للتمويل، وإلى أجل غير محدد، وبشروط تحددها الحكومة ذاتها. وبالتالي فإننا نعتقد أن وجود مثل هذه المصادر (وبشكل خاص شهادات الاستثمار وودائع التوفير) قد يكون هو السبب في عدم إصدار سندات وأذونات الخزينة. إذاً لا يمكن الخروج من هذا الوضع إلا بإصدار سندات وأذونات الخزينة وطرحها في السوق المالية أو النقدية والتعامل مع المستثمرين في هذه الأوراق بشكل اقتصادي ووفق شروط السوق. فهل تستطيع الحكومة التعامل مع السوق بكفاءة أم أنها ستعاني كما يعاني القطاع الخاص من افتتاح الأسواق؟ وإذا ماعانت فمن سيدعمها؟

ومما يفاقم أمر مديونية الحكومة أكثر هو أن حسابات صندوق الدين العام لوحدها لا تظهر كامل مديونية الدولة،¹⁰ والسبب هو وجود العديد من الحسابات المدينة (الخارجية منها بشكل خاص) لا تدرج ضمن هذا الصندوق (هذا يذكرنا بقصة مشابهة في موازنة الدولة التي يكون هناك الكثير من الحسابات خارجها)، أضف إلى ذلك التشابكات بين المؤسسات المالية وصندوق الدين العام من جهة، وبين صندوق الدين العام والقطاع العام الاقتصادي من جهة أخرى (قبل القانون المالي الجديد الذي سمح لهذا القطاع بالاحتفاظ بفائض السيولة).

أما عن موضوع نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد جاء في الخطة الخمسية العاشرة أنه من المخطط للدين العام أن: "يرتفع من 37% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2005 إلى (41-44%) عام

¹⁰ د. محمد خالد المهاني: سياسة وإدارة الدين العام، مجلة جامعة دمشق، العدد 2، 1999، ص 112.

2010".¹¹ ومع ذلك نقرأ تصريحات لوزارة المالية تقول أن الدين العام لم يرتفع لدينا مطلقاً عن نسبة 30-35% من الناتج؟!

المقترحات بشأن السياسة المالية:

يشاع أن الحكومة قررت إتباع سياسة توسعية في مواجهة الأزمة الحالية، كما تفعل كثير من الدول وخاصة تلك التي تقع من الأزمة في موقع العقل والقلب. ولكننا نحذر من أمر مفاده هو: طالما أن المسؤولين يبشروننا بضعف التأثير بالأزمة من جهة أولى، وبما أن اقتصادنا عانى التضخم خلال السنوات الثلاث الماضية وما زالت خطواته قائمة على الرغم من بدء تراجع أسعار الكثير من السلع من جهة ثانية، وبما أن السياسة المالية كانت توسعية على مدار السنوات الست الماضية (يجب أن نربط هنا بين هذا الرقم 6 والرقم 3 السابق)، فإن على الحكومة التفكير طويلاً بهذه السياسة التوسعية فيما إذا ارتأت المضي في ذلك، وأؤكد هنا على نقطتي توقيت مثل هذا التوسع، وفترة الإبطاء التي تختلف باختلاف نوع النفقة التي ستتوسع بها الحكومة. إذاً السياسة الناجحة يجب أن تأخذ كل هذه النقاط بعين الاعتبار، وإلا فإن عدم التدخل سيكون أفضل من التدخل.

وفيما يلي بعض التوصيات بشأن المالي:

1. الشفافية في مالية الدولة: من أهم متطلبات إدراج شركة ما في السوق المالية هو الإفصاح ونشر كل البيانات المالية عن مختلف نشاطاتها. وهذه الشركة قد تكون نقطة في بحر الاقتصاد الوطني ونطالبها بذلك - ونحن نؤيد ذلك - ولكن ماذا عن الشفافية فيما هو أهم من ذلك وأقصد مالية الدولة (الموازنة العامة للدولة) فهل تحقق الدولة في موازنتها العامة الشفافية التي تطلبها من الشركات الخاصة؟ لانعتقد أن الموازنة العامة تحقق ذلك للأسباب التي ذكرناها في منهجية إعداد الموازنة العامة للدولة أعلاه.

2. إن الحد من نمو الدين العام يتطلب وضع سياسات اقتصادية ومالية تقوم على:

- a. ترشيد الإنفاق العام لمواجهة الاختلال في الموازنة العامة للدولة وفي ميزان المدفوعات.
- b. زيادة الموارد المحلية عن طريق مكافحة التهرب الضريبي من جهة، وتنظيم القطاع غير المنظم من جهة ثانية.

c. زيادة معدلات الاستثمار ونمو الناتج المحلي مما يعني زيادة الدخل القومي، وبالتالي زيادة الإيرادات في الموازنة العامة للدولة مما يخفض العجز وبالتالي الدين العام.

3. ورد في الخطة الخمسية العاشرة نص على ((إعادة هيكلة صندوق الدين العام، وتحويله إلى مصرف

للتنمية يختص بتمويل القطاع العام الاقتصادي))، ولكننا نرى أنه طالما أن كتلة كبيرة من موارد هذا الصندوق تأتي من خارج القطاع العام، فإننا نوصي بما هو أوسع مما جاء في الخطة الخمسية العاشرة، ألا وهو تحويل هذا الصندوق إلى مصرف استثمار، مع العلم أنه قد صدر المرسوم رقم 508 بتاريخ 2000/10/29، الذي ينص على إحداث المؤسسة العامة لمصرف الاستثمار، ولكنه

¹¹ الفصل الرابع من الخطة الخمسية العاشرة.

لم ير النور إذ مالبيث أن صدر مرسوم تشريعي لاحق رقم 101 تاريخ 2004/4/7 دمج هذا المصرف مع المصرف التجاري السوري. إن مصرف الاستثمار يمكن أن يمول متطلبات مختلف القطاعات الاقتصادية بما فيها القطاع العام ضمن ضوابط اقتصادية وليست إدارية. وبذلك فإنه يكفل توظيف كفاء للكتلة المعطلة من الموارد التي لاهداف لها حالياً إلا منح الحكومة الطمأنينة تجاه عجز الموازنة وإمكانية تغطية هذا العجز من هذه الموارد.

ثانياً: السياسة النقدية:

إن السياسة النقدية هي عبارة عن الإجراءات التي يتخذها المصرف المركزي في إدارة العرض النقدي والفائدة بما يحقق أهداف السياسة الاقتصادية.

إن السياسة النقدية يجب أن تعمل في إطار السياسة الاقتصادية لتحقيق الأهداف التي تُدعى بالمربع السحري: التشغيل الكامل، ومعدل نمو مرتفع، واستقرار سعر الصرف، وتوازن ميزان المدفوعات. ولكن التطورات الاقتصادية المعاصرة جعلت من أهم أهداف السياسة النقدية تحقيق استقرار المستوى العام للأسعار وحماية الاقتصاد الوطني من الضغوط التضخمية أو الانكماشية.

حساب التضخم بطريقة الكتلة النقدية:

يُتداول في البيانات الرسمية أن معدل التضخم في القطر خلال السنوات القليلة الماضية تراوح بين 9-12%.

نحن لانكذب هذه الأرقام، وكباحثين عن العلم والحقيقة لانأخذها على علاتها، وإنما نقوم بالحساب بأنفسنا، وبحسب مايتاح لنا من بيانات، وهذا ماسنفعه بالآتي:

لدينا بيانات الجدول رقم (1) التي حصلنا عليها من المجموعة الإحصائية والمصرف المركزي:

الجدول رقم (1) مليون ل.س.

العام	النتاج المحلي الإجمالي بسعر السوق بالأسعار الجارية	النتاج المحلي الإجمالي بسعر السوق بالأسعار الثابتة 2000	الكتلة النقدية	عرض النقود
2004	1263139	1085992	601734	1059363
2005	1493766	1151462	688287	1185375
2006	1698480	1211339	662190	1284920
2007	2019810*	1288001*	710877	1444725

* أرقام مبدئية

باستخدام هذه البيانات يمكننا حساب معدل التضخم خلال فترة محددة بالقانون التالي والجدول رقم (2):
(متوسط معدل نمو العرض النقدي * متوسط سرعة تداول النقد) - متوسط معدل نمو الناتج المحلي

الجدول رقم (2) مليون ل.س.

معدل التضخم	سرعة تداول النقد**	معدل نمو عرض النقود	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	العام
-	2.1	-	-	2004
0.19793	2.17	0.119	0.0603	2005
0.16346	2.565	0.084	0.052	2006
0.29	2.84	0.1244	0.0633	2007

* استخدمنا عرض النقود بدلاً من الكتلة النقدية بسبب تذبذب قيمها.

** حسبنا سرعة تداول النقد من خلال المعادلة التالية $PY=MV$ وباستخدام بيانات الناتج بالأسعار الجارية و

الكتلة النقدية.

من هذا الجدول رقم (2) نلاحظ أن معدل نمو عرض النقود أعلى بكثير من معدل نمو الناتج، حيث يزيد عنه بنسبة تتراوح ما بين 62% إلى 97%؟! وكما نلاحظ من خلال معدلات التضخم المحسوبة، فإن معدل التضخم يتناسب طردياً مع تجاوز معدل نمو العرض النقدي لمعدل نمو الناتج بالأسعار الثابتة. وبمقارنة معدلات التضخم مع معدل النمو الاقتصادي (معدل نمو الناتج المحلي بالأسعار الجارية) سنجد أن معدل التضخم سيتجاوز معدل النمو في كل السنوات المدروسة كما في الجدول رقم (3):

الجدول رقم (3) مليون ل.س.

معدل التضخم	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق بالأسعار الثابتة 2000	الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق بالأسعار الجارية	العام
-	-	-	1085992	1263139	2004
0.19793	0.183	0.0603	1151462	1493766	2005
0.16346	0.137	0.052	1211339	1698480	2006
0.29	0.189	0.0633	1288001*	2019810*	2007

* أرقام مبدئية

من هذا الجدول (3) نلاحظ أن معدلات التضخم تفوق معدلات نمو الناتج بالأسعار الجارية (وطبعاً بالأسعار الثابتة أيضاً) وتساء الصورة أكثر فيما إذا طرحنا معدل النمو السكاني من معدل نمو الناتج المحلي، مما سيزيد الهوة ما بين معدلات التضخم ومعدل النمو الاقتصادي الذي سيصبح بجوهره سالباً. فلو أخذنا عام 2007 على سبيل المثال وطرحنا معدل النمو السكاني البالغ 2.45% من معدل النمو بالأسعار الجارية والبالغ 18.9% وطرحنا من النتيجة معدل التضخم لحصلنا على (-0.125) وهذا يعبر عن تراجع

مستوى المعيشة الحقيقي في عام 2007 وبشكل إجمالي، وإذا ما علمنا أنه حصل في عام 2007 تطور كبير على مداخيل أصحاب رؤوس الأموال والأعمال الحرة، فإن هذا يعني أن انكماش المستوى الحقيقي لأصحاب الدخل المحدودة هو في حقيقته أكبر من هذه النسبة، وخاصة أن عام 2007 لم تجر فيه أية زيادة على الرواتب والأجور، وبالنتيجة فإن التفاوت الطبقي سيتعزز أكثر فأكثر في المجتمع السوري.

ومن جهة أخرى فإننا لو حسبنا متوسط سرعة التداول النقدي خلال الفترة المدروسة فسنجد أنها تعادل 2.42، وعليه فإن معدلات التضخم المحسوبة أعلاه في الجدول (2) ستصبح على التوالي: 0.23، 0.152، 0.24.

ولتكتمل الصورة لابد من حساب متوسط معدل التضخم خلال الفترة المدروسة، وهذا يكون بحساب متوسطات كل من معدل نمو العرض النقدي ومعدل نمو الناتج، وعليه فإننا سنجد أن متوسط معدل التضخم خلال الفترة المدروسة سيساوي 20.5% سنوياً.

وبالعودة للخطة الخمسية العاشرة نجد التأكيد على "الحفاظ على معدل التضخم بنحو 5% ومعدل نمو عرض النقود (M2) بحدود 8%".¹² بينما بياناتنا الواردة أعلاه بينت اختلافاً كبيراً عن ذلك، فمعدل التضخم أعلى بكثير من الـ 5% المخططة، إذ بلغ 16.3% و 29% في عامي 2006 و 2007 على التوالي. ونفس الشيء يمكن قوله بخصوص نمو عرض النقد الذي ارتفع معدل نموه من 8.4% عام 2006 إلى 12.5% في عام 2007، مع العلم أنه كان في عام 2005 بحدود 12% وهذا أيضاً تجاوز كبير للمعدل المخطط. وبالتالي فإن هناك ابتعاد كبير عن أهم مؤشرات الخطة الخمسية العاشرة.

وإذا ما علمنا أن هذا الابتعاد عن مؤشرات الخطة حصل في الفترة السابقة على الأزمة العالمية الراهنة أي في ظروف رواج وانتعاش اقتصادي كان متوقفاً، لابل مخطط له بسياسات توسعية ابتدأت منذ عدة سنوات، فالسؤال ماذا عن سياساتنا الاقتصادية وقد داهمتنا هذه الأزمة من خارج الخطة؟ بمعنى إذا كنا نعمل من داخل الخطة ونقع بمثل هذه التجاوزات في السياسة الاقتصادية، فكيف بما هو غير مخطط وغير اعتيادي؟ أعتقد أننا تأخرنا كثيراً في تحليل الأزمة ووضع سياسات المعالجة. فبعد مضي نصف سنة على استنفار العالم لمواجهة هذه الأزمة ونشر كل المعلومات التي تساعد المحللين في الدراسة وتقديم المقترحات، فإننا مانزال لانملك أية بيانات -كما أشرنا إلى ذلك في البداية- يمكن التحليل على أساسها. أقول تأخرنا لسبب بسيط وهو أن السياسات الاقتصادية لا يمكن أن تعطي نتائج سريعة وقد تحتاج إلى نصف سنة لتولد آثارها وأحياناً أكثر، فإذا ما أضفنا إلى ذلك مضي نصف سنة على دخول الأزمة، فإن هذا معناه أننا متأخرين سنة عن المعالجة. وإذا ما توقعنا أن هذه الأزمة ستستمر لثلاث سنوات فهذا يعني أننا تركنا المريض ثلث المدة نصفها دون علاج ونصفها الآخر دون دواء. هذه النقطة تقودنا إلى موضوع توقيت السياسات الاقتصادية وهذا ما سنعالجه على صعيد كلتا السياستين المالية والنقدية في الفقرة التالية.

تعاضد السياستين المالية والنقدية واستقلالية السلطة النقدية:

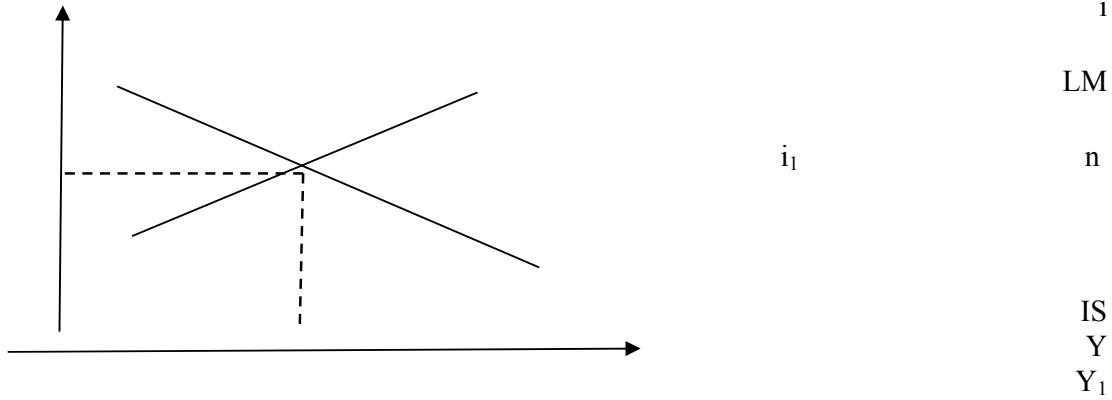
¹² الفصل الرابع من الخطة الخمسية العاشرة.

كما هو معلوم فإن مهندس السياسة المالية هو الحكومة ممثلة في وزارة المالية، بينما مهندس السياسة النقدية هو المصرف المركزي، ولكن من الممكن ألا يكون كذلك، عندما تهيمن الحكومة بشكل مباشر على السياسة النقدية، ويصبح المصرف المركزي مجرد أداة لخدمة توجهات الحكومة، التي قد تتوافق وقد لا تتوافق مع المنهج العلمي لإدارة الأدوات النقدية.

إن لكلا هذين الاحتمالين (استقلالية السلطة النقدية، أو خضوعها للحكومة) مساوئه وحسناته. من أهم هذه الحسنات هو تفعيل كلتا السياستين لتحقيق هدف أساسي للسياسة الاقتصادية وهو زيادة الدخل والتشغيل. ولتبيان كيفية الوصول إلى تحقيق هذا الهدف من خلال تعاضد السياستين المالية والنقدية (بفرض أن السياسة النقدية موجهة من قبل الحكومة) نقدم المثال التالي من خلال نموذج التوازن الاقتصادي السلعي-النقدي الكلي (نموذج IS = LM):

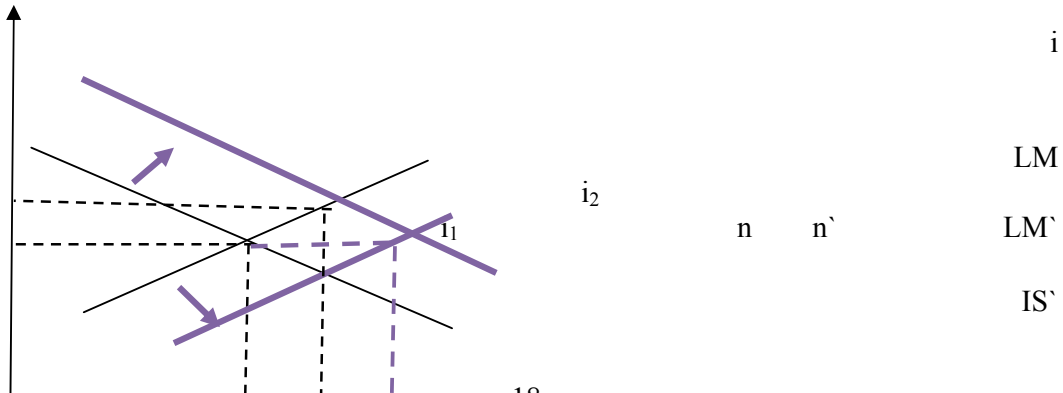
لنفرض أن الأزمة الاقتصادية أدت إلى ركود اقتصادي وانخفاض في الدخل والتشغيل، فكيف يمكن الخروج من هذه الأزمة بأقل خسائر ممكنة وباستخدام السياسات الاقتصادية مع تجنب آثارها الجانبية غير المرغوبة؟

لنفرض أن التوازن السلعي-النقدي الكلي كان عند النقطة n على الشكل (1):



الشكل (1)

فإذا ماقرر مخطوطو السياسة المالية زيادة الإنفاق الحكومي أي إتباع سياسة توسعية من أجل زيادة الدخل والتشغيل باعتبار أن الاقتصاد بدأ الدخول بحالة ركود، فإن مثل هذا القرار سيؤثر على المنحني السلعي IS بحيث سينتقل نحو اليمين، فيتحقق التوازن الجديد عند مستوى دخل أكبر وتشغيل أعلى من السابق Y_2 كما يبين ذلك الشكل (2):



الشكل (2)

بنتيجة ارتفاع الدخل من Y_1 إلى Y_2 سيرتفع معدل الفائدة من i_1 إلى i_2 (بفرض أن الأسواق تتصف بالحرية والكفاءة والانفتاح الكامل). بالطبع فإن ارتفاع معدل الفائدة سيكون من النتائج السيئة لهذا القرار لأنه سيؤثر سلباً على الاستثمار وبالتالي على الدخل والتشغيل، هنا يبرز دور السياسة النقدية لتتعاضد مع السياسة المالية في حل هذه الإشكالية، وذلك من خلال التوسع في التسهيلات الائتمانية مما يؤدي إلى انتقال المنحني LM إلى اليمين ليشكل توازن كلي جديد عند مستوى ثالث للدخل Y_3 أعلى من الدخل المحقق بالسياسة المالية بمفردها، هذا عدا عن تخفيض معدل الفائدة ليقترّب أو يعادل المعدل السابق. إذاً كما لاحظنا من خلال هذا المثال فإن الخروج من الدائرة المغلقة للركود ما كان ليتحقق دون تعاضد السياستين المالية والنقدية، وبأقل الآثار غير المرغوبة وخاصة منع سعر الفائدة من الإرتفاع. ولكن هذا التعاضد -في الحقيقة- لن يكون بشكله الأمثل في حال استقلالية السلطة النقدية بشكل تام عن الحكومة. إن هذا التعاضد بين السياستين المالية والنقدية يظهر أيضاً من خلال ربط معدل نمو الكتلة النقدية بمعدل نمو الإنتاج الحقيقي على الأمد الطويل، مما يضمن استقرار الأسعار ويجنب الاقتصاد مخاطر التضخم أو الركود. فإذا ما تحقق ذلك تكون السياسة الاقتصادية قد حققت أهم أهدافها.

مقترحات بشأن السياسة النقدية:

1. وبما أن العامل النقدي يُعد من الأدوات الرئيسية سواء في محاربة التضخم أو تأجيجه فلا بد من تغيير المنهج المتبع حالياً في تصنيف مكونات العرض النقدي بشكل يتماشى مع المستجدات الأخيرة في الاقتصاد السوري، وهنا أقصد مستجدات طرح سندات وأذونات الخزينة من جهة، وانطلاقة السوق المالية مؤخراً، ولذلك نرى ضرورة التحول في تشكيلة العرض النقدي لتصبح على النحو التالي:¹³

M_1 : الكتلة النقدية (النقود + الودائع تحت الطلب).

M_2 : M_1 + حسابات التوفير.

M_3 : M_2 + أذونات الخزينة والتوظيفات متوسطة الأمد.

M_4 : M_3 + التوظيفات طويلة الأمد وسندات الخزينة.

وكما نلاحظ من هذا التقسيم الذي نقترحه على السلطات النقدية أنه أظهر أدوات جديدة هي في طور طرح في السوق السورية، وبالتالي لا بد من أخذها بالاعتبار في السياسة النقدية. وعلاوة على ذلك فإن هذا التقسيم المقترح يمكن اعتباره مدخلاً جديداً لتعزيز دور السياسة النقدية في الرقابة ليس فقط على الأدوات النقدية وإنما أيضاً على بعض الأدوات المالية مما يزيد من فرص حماية الاقتصاد من الهزات التي يمكن أن

¹³ إن الصيغة المستخدمة لدينا حالياً تُقسم العرض النقدي إلى ثلاثة مكونات وهي: الكتلة النقدية، وشبه النقد، ومجموعهما يمثل العرض النقدي. بينما الصيغة المقترحة تقسمه إلى أربعة مكونات وهذا يعد من التطورات النقدية التي حصلت في الكثير من الدول اعتباراً من أواخر ثمانينات القرن المنصرم.

تعصف به كالأزمة المالية الراهنة. ونحن بذلك نفسح المجال أمام السلطات النقدية لتوسيع تدخلها من خلال السياسة النقدية ليس فقط على المصارف، ولكن أيضاً على غيرها من المؤسسات المالية التي يتعاطم دورها في الاقتصاد بشكل مضطرب.

ومن جهة أخرى فإن هذا التقسيم يتمشى مع التطور الحديث في النظرية النقدية الذي مافتى يسير باتجاه تعدد وتوسع أشباه النقد. ولكن يبقى سؤال جوهري وهو هل تجرؤ السلطات النقدية أو الحكومة على اعتماد هكذا تقسم قد يعني أول مايعني شفافية كاملة بخصوص كل هذه الأدوات النقدية والسندات طويلة الأجل؟

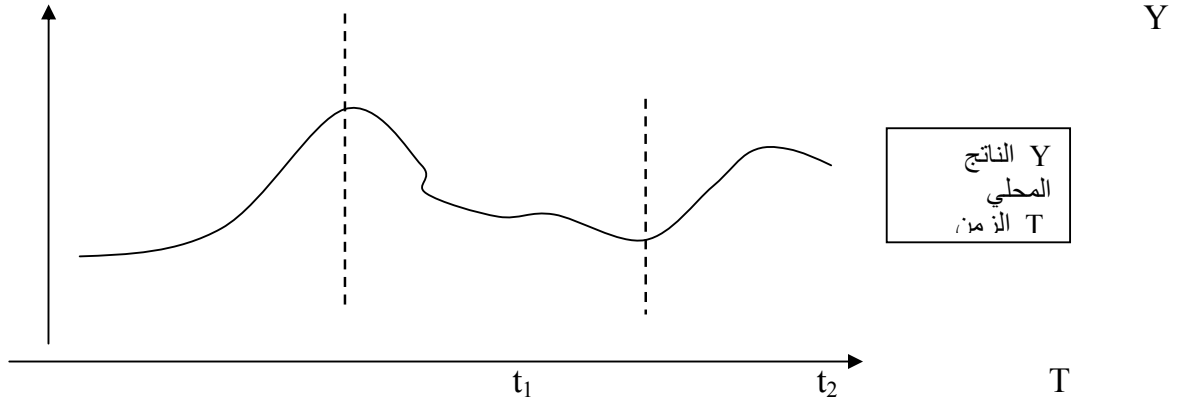
2. لابد من تطوير دور المصارف في تقديم الائتمان، الذي يقتصر حله على تقديم التسهيلات القصيرة ومتوسطة الأجل. ومن جهة أخرى فإن السياسات المصرفية لدينا في السنوات الثلاث الأخيرة أخذت منحى الإفراط في التسهيلات الائتمانية لأغراض استهلاكية (السيارات بشكل خاص) وذلك بسبب توفر سيولة كبيرة معطلة في المصارف بسبب ضعف أو نقص الأوعية التي يمكن أن تستوعب هذه الأموال. ولكن لابد من التنويه أن الإفراط في هذا التوجه للمصارف يمكن اعتباره من عوامل الضغوط التضخمية التي برزت بشكل جلي في السنوات الأخيرة. نقول هذا ونستذكر أن في جوهر الأزمة المالية العالمية كانت التسهيلات المالية الكبيرة وخاصة للأغراض الاستهلاكية، فهل نريد أن يحدث لدينا ماحدث عندهم وخاصة أن الكثير من المستفيدين من هذا التوسع الائتماني هم من أصحاب الدخول المنخفضة الذين قد يُعسرون أو يتوقفوا عن الدفع بعد هبوط أسعار سياراتهم في السوق وبشكل كبير عن قيمتها الإسمية؟ أي تماماً كنفس سيناريو أزمة الرهن العقاري؟

3. يجب العمل على الحد من تجاوز معدل نمو العرض النقدي لمعدل نمو الناتج بالأسعار الثابتة، فإذا ما استطعنا معادلة معدلي النمو فإن هذا سيحقق ثبات المستوى العام للأسعار. وبذلك تكون السياسة النقدية قد حققت أهم هدف من أهدافها. لنرى ما إذا كان يتحقق ذلك لدينا:

لدينا خطة خمسية حددت معدلات نمو مستهدفة تسعى الحكومة إلى تحقيقها خلال الخطة الخمسية العاشرة وهي 7% سنوياً حسب السيناريو المتفائل، و5% حسب السيناريو الأقل تفاؤلاً. وهنا فإن أول ما يتبادر إلى ذهن المحلل الاقتصادي هو: كيف نخطط لتحقيق معدل نمو معين ونخطط في نفس الوقت لمعدل نمو نقدي أعلى (8%)؟ مع العلم أن هذا المنحى التوسعي ترافق مع بدايات التضخم والتي كان يجب أن تفرض على المخططين الحذر من ذلك؟ وبسبب غياب هذا الحذر وقع المحذور الذي بيناه في دراسة التضخم أعلاه، إذ أصبحت معدلات النمو النقدي الفعلية أعلى بكثير من معدل النمو الاقتصادي كما رأينا أعلاه لسنتي الخطة 2006-2007. والأغرب من ذلك هو أن بداية الخطة ترافقت مع بروز بوادر تضخمية لاتخفى على أحد مما كان يجدر بالقائمين على السياسة النقدية أن يكونوا حذرين حيال الاختلال ما بين معدل النمو النقدي والنمو الاقتصادي لجهة إبطاء معدل النمو النقدي. بكلمة أخرى إن السياسة النقدية الناجحة يجب أن تعمل على أحد أمرين أو كليهما معاً وهما: التوفيق بين معدلي النمو الاقتصادي والنمو النقدي في فترات الاستقرار، و/أو استخدام سياسة الضغط على البنزين حيناً والضغط على الفرامل -بحسب تعبير فريدمان-

حيناً آخر، وذلك عندما يمر الاقتصاد الوطني بتقلبات دورية، ولكن بشرط تحديد فترة الإبطاء ما بين تطبيق السياسة واتخاذ الإجراء من جهة، وأثر هذه السياسة على الاقتصاد من جهة ثانية، والتي لا تظهر علامتها عادة قبل عدة أشهر وأحياناً سنة.

إن التوقيت المناسب لزيادة العرض النقدي أو تخفيضه في حال التقلبات الاقتصادية يمكن تمثيله بيانياً على الشكل (3):



الشكل (3): التقلبات الدورية وتوقيت الانعطاف في السياسة النقدية

مما تقدم يتبين لنا مدى أهمية وخطورة التوقيت وخاصة فيما يتعلق ((بضغط البنزين والفرامل)) لأن تطبيق السياسة أو الإجراءات في غير الوقت المناسب سيكون أسوأ بكثير من عدم اتخاذ هذا الإجراء. نقول هذا ونحن على عتبة ركود اقتصادي، فالمطلوب أولاً الوقوف وبشكل دقيق وشفاف على وضع مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني من حيث السيولة، والعمالة، والإنتاج، والتجارة الداخلية والخارجية (وهنا أذكر بما قلته في البدء حول عدم توفر أية بيانات عن أوضاع مؤسسات وقطاعات الاقتصاد الوطني وبعد مرور نصف سنة على بدء الأزمة العالمية؟!). فإذا لم تكن متوفرة لدينا مثل هذه البيانات فكيف سنوجه السياسات الاقتصادية للمعالجة، دون أن ننسى فترة الإبطاء ما بين الانطلاق والوصول؟ نستنتج من كل ذلك أحد أمرين وهما: إما أننا نائمون في العسل، أو أن أصحاب القرار لديهم هذه البيانات الضرورية للتخطيط والانطلاق وقد يكونوا قد انطلقوا ولكن في السر لكي يريحوا المواطن أو المحلل الاقتصادي من عناء التفكير معهم بمخرج من الأزمة.

4. دور سعر الصرف في معالجة الأزمة الراهنة:

سمعنا منذ بضعة أيام خبرين متناقضين على لسان مسؤولين اقتصاديين: أحدهما أشار إلى نية المصرف المركزي بتخفيض سعر الصرف بهدف تشجيع الصادرات، والثاني أعلن صراحة أن لانية لدى السلطة النقدية أو الحكومة بتخفيض سعر الصرف.

إن طرح هذه القضية يذكرنا بما تحدثنا عنه أعلاه بخصوص استقلالية السلطة النقدية، أو ارتباطها بسياسات الحكومة وخاصة السياسة المالية.

بكل الأحوال يجب أن نعرف أنه فيما لو أرادت السلطة النقدية -فعلاً- تخفيض سعر الصرف من أجل تشجيع التصدير كأحد جوانب السياسة النقدية في مواجهة الركود الاقتصادي المتوقع دخولنا فيه، فإنه من

الضروري قبل اتخاذ مثل هذا القرار تحديد عدة أمور، وعلى رأسها تحديد ما إذا كانت صادراتنا هي الأكبر أم وارداتنا؟ فتخفيض سعر الصرف حتى ولو أنه يخفض الواردات إلا أنه سيزيد تكاليف المستوردات إلا إذا كان الانخفاض في الأسعار العامية كبيراً. على أية حال الأمر بحاجة إلى تمحيص وتحليل لكامل بيانات التجارة الخارجية وهذا ليس متاحاً لنا حالياً.

5. دور الاحتياطي الإلزامي في معالجة الأزمة الراهنة:

من القرارات الحديثة للمصرف المركزي رفع الاحتياطي الإلزامي على الودائع إلى 10% وجاء في التبرير أن سبب ذلك هو الحد من سيولة السوق وجعل المصارف أكثر حصانة لمواجهة أية هزات. وكذلك إعداد المصرف المركزي لقرار قريب بتخفيض معدلات الفائدة. بحسب علمنا فإن الربط بين هذين القرارين في تناقض، فالقرار الأول هو انكماش، بينما الثاني هو توسعي فما هي السياسة النقدية المبتغاة؟

6. دور سعر الفائدة في معالجة الأزمة الراهنة:

إن تخفيض سعر الفائدة المترافق مع زيادة الكتلة النقدية يؤدي إلى زيادة الاستثمار مما يعني زيادة النمو الاقتصادي وارتفاع الدخل. ولكن لا بد من الانتباه بأن هذا سيبعده لامحالة ارتفاع في الاستهلاك والأسعار. ولذلك على مخططي السياسات الاقتصادية في مثل هذه الحالة مقارنة هذين الأثرين المرغوب أولهما والمكروه ثانيهما. بكلمة أخرى لا بد من تحديد أيهما الأقوى أي هل زيادة الدخل الحقيقي (الإنتاج المادي) هي الأقوى أم زيادة الأسعار؟ للإجابة على ذلك يجب أن تأخذ السياسة الاقتصادية بعين الاعتبار التمييز ما بين الفترة القصيرة والفترة الطويلة:

ففي الفترة القصيرة يكون للنقد تأثيراً أكبر في الدخل الحقيقي مما يؤثر على الأسعار.

أما في الفترة الطويلة فإن الأثر الأكبر - وخاصة مع الإفراط في نمو النقود - سيكون على الأسعار.

ولكن لا بد من الانتباه إلى هذه القاعدة والتي قد لاتعمل بالشكل الأمثل لدينا في سورية والسبب يمكن توضيحه بالآتي: لكي تؤتي السياسة النقدية ثمارها بزيادة الاستثمار والدخل الحقيقي لا بد أن يكون الاقتصاد في حالة عدم التشغيل الكامل وإلا سيكون ارتفاع الأسعار هو النتيجة الأقوى. وبالنسبة للاقتصاد السوري فلا نعتقد أنه وصل إلى مرحلة التشغيل الكامل فالبطالة منتشرة بشكل سافر ومقنع وبكل ألوانها المموجة، كما أن الكثير من الموارد المادية غير مستثمرة، ومع كل ذلك فإن أثر تخفيض سعر الفائدة لا يتوقع أن يكون فعالاً كما يجب لجهة رفع الاستثمار والدخل الحقيقي لسببين وإن كانا في الجوهر سبب واحد وهما:

(1) ضعف الفرص الاستثمارية لدينا وخاصة الإنتاجية منها ولذلك نجد أن أغلب الاستثمارات تتجه

نحو العقارات والخدمات حيث المخاطرة أقل والعائد أكبر وأسرع، وإذا كانت هذه الصفات طبيعية لهذه الأنواع من الاستثمارات فإن ما هو غير طبيعي هو عدم تشجيع الاستثمار في الإنتاج المادي غير العقاري. فقانون الاستثمار شجع جميع أنواع الاستثمار بما فيها المال والخدمات والعقارات، وتبعه أيضاً تشريع آخر يشجع التطوير العقاري، مما يعني أن هناك انحياز واضح لجهة الاستثمار غير الصناعي والزراعي.

2) عدم انطلاق السوق المالية بعد (انطلقت مؤخراً وسيكون لانطلاقها أثر إيجابي في هذا الخصوص).

دراسة حالة مفترضة:

إن وضع السياسات الاقتصادية وعلى رأسها السياسة المالية والسياسة النقدية يجب أن ينطلق أول ماينطلق من تحديد أمرين: الأول تحديد حجم الناتج المتوقع للفترة القادمة في ظل الظروف السائدة والقادمة، والثاني تحديد حجم الناتج المرغوب أو معدل النمو المرغوب.

فإذا وضعنا سيناريو متشائم لحجم الناتج المحلي خلال السنوات 2008-2011، وفرضنا أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة سينخفض من 1300 مليار ل.س في عام 2008 (رقم افتراضي نظراً لأنه حتى الآن لم يعلن الرقم الفعلي!!!) إلى 1250 مليار ل.س في عام 2009 [إن افتراض هذا التغيير لا يتم بشكل عشوائي، وإنما من خلال الدراسات القياسية لتطور الإنتاج في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني بشكل مجتزأ من جهة أولى، وبشكل كلي إجمالي لكل القطاعات من جهة ثانية، مع أخذ التطورات الاستثنائية الحاصلة. ولكن مثل هذه الدراسة القياسية أول ما تتطلبه توفر البيانات (وهنا نعود مرة أخرى إلى ما ذكرناه في البداية حول المعلومات)، فإن ما يجب أن تقوم به الحكومة من خلال السياستين المالية والنقدية هو:

- 1) تحديد الأدوات المالية التي سيتم العمل عليها (الإنفاق والإيراد بتفصيلاتها).
- 2) تحديد الأدوات النقدية التي سيتم العمل عليها (العرض النقدي، وسعر الفائدة، وسعر الصرف، ومعدل الحسم، والسوق المفتوحة).
- 3) بعد تحديد هذه الأدوات نحضر البيانات الإحصائية (نركز مرة أخرى على الشفافية).
- 4) يتم وضع نموذجين (مالي ونقدي) يحددان العلاقة بين تغير الأداة وتغير الناتج، من أجل احتساب مقدار التغير المطلوب في هذه الأداة. وأعتقد أن القيام بذلك أمر متيسر -نظرياً على أقل تقدير- لكل المخططين أو المحللين الاقتصاديين.
- 5) فلو فرضنا أن السياسة المالية ستركز على الإنفاق الحكومي، وأن مضاعف الإنفاق الحكومي يساوي 3 (افتراض)، وأن الحكومة قررت زيادة الناتج (أو الحؤول دون انخفاضه) من خلال هذه الأداة حصراً فهذا يعني أن مقدار زيادة الإنفاق الحكومي يجب أن تساوي 16.7 مليار ل.س. في العام الأول من أجل منع انخفاض الناتج من 1300 إلى 1250 مليار ل.س. أي من أجل تحقيق معدل نمو صفري. وبنفس الطريقة نخطط إذا كنا نريد تحقيق معدل نمو موجب ومحدد، أي نزيد الإنفاق بمقدار أكبر من 16.7 مليار ل.س. وقس على ذلك بالنسبة للسنوات اللاحقة.
- 6) وبفرض أن الحكومة قررت العمل على السياسة النقدية ومن خلال الكتلة النقدية -على سبيل المثال- لمنع انخفاض الناتج من 1300 إلى 1250 مليار ل.س. أي من أجل تحقيق معدل نمو صفري. وبفرض أن سرعة تداول النقد هي 2.42 (حسبناها من متوسط الفترة المدروسة في حساب التضخم الوارد في الجدول رقم (2)) فإن تحقيق هدف هذه السياسة يكون بزيادة الكتلة

النقدية إلى مستوى 537.2 مليار ل.س (وقد يكون تخفيض هذه الكتلة، فيما إذا كانت في واقع الأمر أكبر من ذلك وكان الاقتصاد يعاني تضخم كبير).

(7) قياساً على التحليل الوارد في الخطوتين السابقتين يمكن الاستمرار في التحليل على صعيد كل الأدوات المالية والنقدية الأخرى.

(8) نقوم بمقارنة نتائج تحليل كل الأدوات التي حصلنا عليها واختيار أنسبها من خلال المقارنة ما بين المرغوب والممكن، أي الحاجات والإمكانات، وفي ضوء كل ذلك يُتخذ القرار حول أولوية السياسة المالية أم السياسة النقدية، وأيهما أكثر فاعلية في تحقيق الأهداف. ويمكن أن نسترشد في ذلك بشدة انحدار منحنيات IS و LM التي رأيناها أعلاه في الشكل (2)، حيث أن فعالية السياسة المالية أو النقدية ترتبط طردياً مع زيادة حدة انحدار المنحى الخاص بالسوق السلعية أو السوق النقدية.

(9) بعد ذلك نقوم بإدخال كل المتغيرات النقدية والمالية والحقيقية في نموذج توازن اقتصادي كلي وليكن نموذج (IS = LM) وعلى أساسه نحدد كل المؤشرات الاقتصادية التوازنية على المستوى الكلي.

(10) بالنتيجة نكون قد حققنا أمرين في نفس الوقت: فمن ناحية أولى حققنا الخطة المرغوبة من حيث معدل النمو وإبعاد شبح الركود، ومن ناحية ثانية نكون قد حددنا القيم التوازنية لأهم المؤشرات الاقتصادية التي تدخل في صلب اهتمام السياسات الاقتصادية (معدل النمو، الدخل القومي، سعر الفائدة الأمثل، الاستهلاك، الاستثمار، الضرائب).

ثالثاً: السياسة التجارية:

إن أهم المرتكزات التي يجب أن تنطلق منها السياسات التجارية هي:

(1) الانتقال من التسعير الإداري إلى التسعير الاقتصادي.

(2) إلغاء الاحتكارات في القطاع العام أو الخاص.

(3) استقرار سعر الصرف.

(4) تعزيز التنافسية للإنتاج المحلي.

(5) محاربة الإغراق.

(6) الحد من دخول السلع الصناعية الرديئة (التجارية) لتنظيف السوق المحلي من النفايات الصينية.

ما تحقق لدينا في السنوات الأخيرة سار في اتجاه هذه المرتكزات ولكن مازالت الطريق طويلة:

ففيما يخص التسعير: حررت معظم الأسعار، والدعم سيتلاشى عاجلاً أم آجلاً. ولكن الأزمة العالمية

الراهنة ربما جاءت لتُغيث بعض "المدعومين" فكما يُقال رب ضارة نافعة، وبالتالي فمن المتوقع أن تبطئ

الحكومة تسارعها باتجاه إزالة الدعم، وتركز أكثر فأكثر على إعادة توزيعه، وخاصة مع احتمالات تعمق

الركود الاقتصادي وتزايد البطالة، وبالتالي فإن هذه السياسة التوسعية قد تأخذ عدة مناحي في أحدها إطالة

أمد الدعم. وبالتالي فإن هذه السياسة ستتدخل مع السياسة المالية للدولة ولن نكرر ما ذكرناه في السياسة المالية.

أما عن التنافسية فالأمر لا يرتبط بمجرد قرار حكومي وإنما يرتبط أساساً بمنشآت القطاع الاقتصادي العام والخاص، وإن كان العبء على القطاع العام أكبر بسبب ارتباطه بجهات متعددة ويتعرض لتوجيهات متضاربة، هذا عدا عن ثلوث الأثافي وهو ضعف السيولة. أما القطاع الخاص فإنه عاش -كما القطاع العام- في كنف الحماية أكثر من اللازم وشاب وهو مازال يحبوا ويطلب المعونة والسند، كمدمن المخدرات الذي لا يمكن معالجته إلا بإيقاف هذه الجرعات وتحمل عذاب مدة قصيرة ولكنها كافية لتعافيه الدائم، وإذا لم يتعافى فالموت أفضل من الإدمان، وخاصة أن ثمن هذا الإدمان يدفعه كل المواطنون وليس فقط مستهلكو سلع هذا المدمن، الذين اضطروا لعقود على تحمل ما يمكن أن أسميه **المربع المساوي: الاحتكار، والندرة، والسعر المرتفع، والجودة المتدنية؟! وإذا ما علمنا أن هذه النقاط الأربعة تتكاتف فيما بينها بشكل دائم كأزرع الأخطبوط التي ستخفق المستهلك ليعيش هذا الأخطبوط، فسنعرف مدى أهمية قانون المنافسة ومنع الاحتكار الذي صدر العام الماضي -على الرغم من الكثير من الهنات التي تضمنها وكتبنا عنها في أكثر من موقع بعد صدوره مباشرة- ولكن المهم هو التنفيذ وليس مجرد التشريع.**

بكل الأحوال يجب العمل على عدم العودة مجدداً إلى نظام الحماية الذي أثبت عدم جدواه على مدار عقود عديدة، فلا الصناعة تطورت ولا المستهلك تمتع بمنتجات بجودة وسعر مناسبين. ولكن في نفس الوقت وخلال الأزمة العالمية الراهنة ولفترة قصيرة من الزمن يمكن اللجوء إلى سياسات أنيئة حمائية وخاصة للصناعات الناشئة أو الإستراتيجية، ولكن مع الإعلان صراحة أنها لن تدوم طويلاً لكي يتحضر المنتجون لما بعدها وعدم الاستسهال والنوم في العسل.

ومع ذلك نلاحظ مؤخراً اهتماماً لدى الحكومة بالقطاعين الزراعي والصناعي، ولكن كل ما حصل عليه هذان القطاعان هو إنشاء صندوق الدعم الزراعي، وإقامة المناطق الصناعية، ولانسي مؤخراً إنشاء هيئة تشجيع الصادرات ومجموعة قرارات الحكومة الصادرة في مطلع شباط 2009 بخصوص دعم المنتجين في وجه المنافسة الخارجية. ولكن هذا لا يعد كافياً إذا أردنا فعلاً تشجيع هذين القطاعين للأسباب التالية:

(1) إن صندوق دعم الإنتاج الزراعي لا يمكن اعتباره إستراتيجية زراعية ولا حتى سياسة زراعية وإنما هو مجرد برنامج مؤقت وإسعافي ومن الطبيعي أن يتوفر في الظروف الاستثنائية كالتالي مرت على المزارعين خلال العام الماضي بشكل خاص من حيث الجفاف والصقيع وارتفاع أسعار المواد الأولية والخدمات والمدخلات المختلفة.

إن القرارات الحكومية الأخيرة (الـ 25) مشجعة ولكن أكثر مانخشاها هو العودة لزمين الحماية التي ثبت فشلها في تطوير ونمو الكثير من صناعاتنا. فعلى الرغم من عدة عقود من الحماية لإنتاجنا الصناعي ومع ذلك لم يتطور بالشكل المطلوب لابل تراجعته نوعيته بالمقارنة مع الكثير من الدول التي كنا نسبقها بأشواط في العديد من الصناعات. والسبب في عدم التطور لا يمكننا أن نقصره على الحماية -وإن كانت بكل تأكيد تعلم الكسل- وإنما هناك أيضاً الكثير من العوامل والظروف غير المواتية للصناعة للنهوض والمنافسة

الدولية ومنها على سبيل المثال: ضيق السوق المحلية، وضعف الانفتاح على العالم الخارجي، والقيود الكثيرة على كل مايتعلق بالعلاقات الخارجية إن لجهة الواردات أو لجهة الصادرات، سواء من ناحية الرسوم الجمركية، أو التعامل بالقطع الأجنبي وسعر الصرف، وتحويل القطع، أو التسهيلات المصرفية، أو مصادر التمويل، وغير ذلك من المتطلبات الأساسية للصناعة والتجارة. بمعنى كان من الأفضل لصناعاتنا لو تم تخفيف هذه القيود الكثيرة منذ زمن طويل وبالتوازي مع تخفيض الحماية لكانت صناعاتنا وصلت إلى ما وصلت إليه الكثير من الصناعات المنافسة في الكثير من دول العالم النامي قبل المتقدم.

رابعاً: السياسة السعرية:

إن السياسة السعرية تقع في القلب بالنسبة للسياسات الاقتصادية، لأنها عضو مشترك ما بين السياسات الثلاث المالية والنقدية والتجارية. فإذا كانت القيمة والسعر تقوم على التكاليف والندرة والعرض والطلب، فإن تحركات السعر ترتبط بالإففاق العام والخاص، والعرض النقدي، وأسعار الفائدة، وسعر الصرف، وسياسة الاستيراد والتصدير والرسوم الجمركية ومختلف القيود الجمركية. ولذلك فإن معالجة مشكلة التضخم أو الركود أو الإنكماش لا يمكن - عملياً - نجاحها إذا لم نأخذ هذه النظرة الشمولية بعين الاعتبار. أي أن السعر - وبشكل أدق المستوى العام للأسعار - هو - برأينا - بمثابة ميزان حرارة الجسم الاقتصادي الذي يجب مراقبته بشكل دائم من قبل "الأرصاد السعرية" للتعرف على "الحالة الاقتصادية" ونحمد الله أنه ظهرت لدينا مؤخراً حالة وعي لأهمية هذا الرصد، فما هو المكتب المركزي للإحصاء أصبح ينشر بيانات عن الأرقام القياسية للأسعار بشكل شهري بالنسبة لجميع السلع من جهة أولى، وبالنسبة لمجموعات مختلفة من السلع والخدمات من جهة أخرى. ولكن للأسف قد تكون هذه هي البيانات الوحيدة التي يمكن تسميتها ديناميكية وتماشى التطورات الاقتصادية،¹⁴ أما عن بقية المؤشرات المالية والنقدية والتجارية فهي تتصف بالبطء الشديد ولا تظهر للعيان إلا بعد لأي من الزمن، يكون عندها الباحث قد فقد حاجته الآنية أو الملحمة إليها، وهذا بُعد من أهم العيوب التي يجب على الجهات التخطيطية والإحصائية معالجتها.

إن الركود والإنكماش لا بد أن يؤدي إلى انخفاض الأسعار، ولكننا وكما نلاحظ في الأسواق، فإن الأسعار لدينا تميل وبسرعة كبيرة نحو الارتفاع مع أقل بادرة أو إشارة تؤدي إلى ذلك، بينما العكس لا يتم إلا ببطء شديد، ونعتقد أن الأسباب في ذلك تكمن في:

1. إن حالة الرواج الاقتصادي تشجع عادة على رفع الأسعار باستمرار، وتكون مرونة الأسعار تجاه الارتفاع أكبر منها في الانخفاض، والسبب هو أن تجار الجملة والمضاربيين والكثير من رجال الأعمال يسارعون إلى رفع الأسعار بنسبة أعلى من ارتفاع تكاليفهم، عدا عن ذلك فإنهم عادة يقاومون وبشدة إعادة تخفيض الأسعار لأن ارتفاع الأسعار المستمر هو السبيل الأسرع لتحقيق الأرباح الطفيلية الكبيرة التي لا يمكن تحقيقها في فترات الركود.

¹⁴ إذ أنه في معرض بحثنا - بعد عدة أشهر من بدء الأزمة - عن بيانات أهم المؤشرات الاقتصادية للوقوف على التطورات الاقتصادية لم نجد في المكتب المركزي أي شئ في هذا الخصوص عدا نشرة الأرقام القياسية للأسعار؟؟

2. إن وجود المخزون السلعي وخاصة إذا كان مستورداً أو مُشترى بسعر مرتفع يجعل تخفيض السعر بالنسبة للتاجر كالموت الذي يصارعه بشتى السبل.
 3. جمود البنية الاقتصادية والانفتاح المتأخر -نسبياً- على العالم الخارجي، وبالتالي شعور المواطن السوري منتجاً ومستهلكاً بتدني دخله مقارنة بالدول الأخرى من جهة، وتدني أسعار الكثير من السلع والخدمات مقارنة بمعظم دول العالم ودول الجوار من جهة أخرى. وكما نعلم فإن الانفتاح على العالم يعمل على تقارب القيم بين الدول المنفتحة وبالتالي لا بد أن تتقارب مستويات الأسعار فيها حتى مع التباين في الدخول. وخاصة إذا كان الاقتصاد يعتمد على قطاعات مثل السياحة، والتجارة (وخاصة المستوردات). وباعتبار أن المستوى العام للأسعار المحلية أقل منه عالمياً، فإن تحركات الأسعار ستكون أكثر مرونة نحو الزيادة وأقل مرونة نحو الانخفاض.
 4. النمو الاقتصادي -وخاصة في القطاعات الخدمية- والذي عادة ما يترافق بارتفاع في الأسعار.
 5. تخلف المؤسسات والشركات عن استخدام المعايير المحاسبية الدقيقة وخاصة محاسبة التكاليف، و عوضاً عن ذلك اللجوء إلى التقدير العشوائي وإتباع أسهل الطرق في رفع الأسعار بنفس نسبة تغير أي مادة تدخل في تكلفة السلعة وكأن هذه المادة هي المكوّن الوحيد لهذه السلعة.
 6. إن أساليب التسعير لدى غالبية المؤسسات تقوم على طريقة التكلفة + هامش ربح، وبالتالي لن يكون هناك أي دافع لتخفيض التكاليف، وبالتالي فإن ارتفاع التكاليف هي نعمة بالنسبة للتاجر لأنها تعني ببساطة زيادة أرباحه بدون أي جهد منه، أي أن ربحه بهذه العملية يكون مضاعفاً.
 7. صغر وتفتت المنشآت الاقتصادية المختلفة مما يرفع التكاليف.
 8. تردي جودة السلع والخدمات وانتشار ثقافة الربح السريع وثقافة اضرب واهرب، وانعدام ثقافة بناء الثقة والسمعة الطيبة في السوق وغياب استراتيجيات التسويق الحديثة.
 9. التغيرات الهيكلية الأخيرة في بنية الاقتصاد الوطني من حيث الصعود الكبير نسبياً للقطاع المالي خلال السنوات الأربع الماضية وما رافق ذلك من:
 - أ- دخول أموال جديدة إلى الدارة النقدية كانت في السابق معطلة، وخاصة مع انخفاض معدل الفائدة من جهة، وظهور المصارف الإسلامية من جهة أخرى.
 - ب- انتشار الاستهلاك الائتماني (سيارات وبيوت بالتقسيط).
 - ت- زيادة سرعة تداول الوحدة النقدية.
 - ث- تغير الأنماط الاستهلاكية والتوجه أكثر نحو تقليص فترة استخدام السلع وتبديلها، والميل نحو الاستهلاك الترفيهي (امتلاك السيارات الفارهة والفيلات، واستخدام الخادمت...)
- كل ذلك أدى إلى زيادة الطلب وبالتالي زيادة الأسعار. ومن جهة أخرى ارتفاع التكاليف وخاصة خلال العامين المنصرمين داخلياً وخارجياً. وبالنتيجة تأجج التضخم وخاصة في السنوات الثلاثة الأخيرة.

الفصل الرابع: المقترحات الإجمالية

قال إركي لينكانن عضو مجلس محافظي البنك المركزي الأوروبي في تصريح نشر في 2009/2/12 "أن أسوأ مراحل الأزمة المالية العالمية ربما لم تأت بعد". لذلك يتم الآن -في معظم دول العالم- اتخاذ الاحتياطات لإبعاد شبح الركود الاقتصادي.

إن هذه الأزمة ليست أول أو آخر أزمة للنظام الرأسمالي، وليست نهاية الليبرالية. ولكن مع ذلك يمكننا القول أن عالم ما بعد الأزمة لابد أن يكون غيره ماقبلها؟، أي أن هذه الأزمة ستؤرخ لتحول مهم في الاقتصاديات العالمية باتجاه تأكيد الدور التدخل للحوكومات من جهة أولى، والاهتمام أكثر بالقطاعات المادية من جهة ثانية.

لقد ذكرنا في نهاية كل مبحث مقترحات تخص كل منهم، ولكن يوجد العديد من المقترحات الشاملة التي تخص السياسات الاقتصادية بشكل عام نوردتها فيما يلي:

(1) إن أولى أولوياتنا يجب أن تتمثل في القضاء على الفساد الإداري المستشري كالسرطان في كل أجهزة القطاعين العام والخاص، الذي بدون تحقيقه سنتأكل جل الجهود التنموية وقد لايبق ولايزر. أي أن محاربته قد تكون مبداء على أي جهود تنموية. بمعنى أننا الآن كمن يكبح لينتج رغيف الخبز ولكن قبل أن يتسلمه يكون قد فقد نصفه؟! أي أن الشرفاء في الوطن يعملون بجد وأمانة ولكنهم غير واثقين من أن نتائج عملهم ستصل نهاية الطريق دون تسربات أو سرقات أو هدر أو تبخر مما يجعلها هباء منثوراً. أي أن القضاء على هذا الفساد سيوفر على المنتجين والشرفاء نصف جهدهم، مما يمكن تحويله لخلق قيم مضافة جديدة في قطاعات أو مجالات أخرى أو حتى في نفس القطاع.

(2) التطوير الإداري ومحاربة البيروقراطية.

(3) "تعزيز الشفافية ووضوح القوانين والتعليمات الناظمة لعمل المؤسسات" (الفصل الخامس من الخطة)

(4) "تحسين الخدمات المقدمة للمواطن (الصحية والاجتماعية والثقافية)". (الفصل الخامس من الخطة)

(5) "إدخال مفاهيم الجودة في مؤسسات الدولة". (الفصل الخامس من الخطة)